

شركة أميركية توقع عقود طاقة مع السودان للمرة الأولى منذ ثلاثة عقود، إضافة 470 ميغاواط من الطاقة، يستفيد منها 600 ألف منزل

تخطى السودان أخيراً مربع العزلة الاقتصادية بتوقيعه اتفاقية في مجال الطاقة الكهربائية مع شركة جنرال إلكتريك الأميركية لأول مرة منذ 30 عاماً، الأمر الذي فتح آفاقاً لتنشيط الاقتصاد على قواعد الشراكات لتعزيز خطط الدولة في تنمية الاقتصاد.

إسقاط عقوباتها الاقتصادية على السودان في 2018 واستمرت 20 عاماً، إلا أن البلد الأفريقي مازال على قائمة البلدان الراعية للإرهاب. وخلال الأشهر الأخيرة تسارعت خطوات الحكومة الانتقالية نحو بلورة خطط لتوليد الطاقة من المصادر النظيفة، عبر منح القطاع الخاص حوافز كبيرة للاستثمار في هذا المجال، بهدف سد العجز الحاصل في الطاقة الكهربائية والمساهمة في الحد من الاحتباس الحراري.

وأعلنت وزارة الطاقة والتعدين في يوليو الماضي أنها وضعت خطة طموحة تستهدف زيادة تغطية الكهرباء من المصادر النظيفة لرفعها من 32 في المئة حالياً إلى 100 في المئة بنهاية 2035.

ويحتاج البرنامج إلى الملايين من الدولارات كاستثمارات من القطاع الخاص لإطلاق حزمة من المشاريع المزمعة، إلى جانب رصد تمويل حكومي لمساعدة الأقاليم لتنفيذ هذا البرنامج. ولا يزال السودان من بين البلدان المتأخرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا المجال، وقد كان لسياسة نظام الرئيس المخلوع عمر البشير الأثر الكبير في عدم تركيز مشاريع ببنية تساهم في خفض الإنفاق السنوي. ويرى خبراء أن هذه الخطوة لو تمت على النحو الصحيح، فإنها ستفتح البلاد "جرعة أوكسجين" للتقاط الأنفاس قليلاً قبل الخوض في معارك اقتصادية أكثر تعقيداً كونها تحتاج إلى توافق بين مكونات الطبقة السياسية بشأن تولى إدارتها.

وتنقسم الخطة الاستراتيجية المستقبلية إلى مرحلتين: الأولى على المدى المتوسط لمدة خمس سنوات وأخرى طويلة المدى لمدة 15 عاماً وذلك بناء على توفير التمويلات اللازمة. وبالنسبة إلى طاقة الرياح تستهدف الحكومة إنتاج كمية كهرباء تصل إلى 3000 ميغاواط نصفها سيتم إنتاجه من المنطقة الشمالية والـ 500 ميغاواط في البحر الأحمر و500 ميغاواط في كردفان ودارفور.

وتوليد الكهرباء باستخدام الغاز كوقود يمثل بديلاً، وذلك في الوقت الذي يكافح فيه السودان لتأمين المزيد من الكهرباء للقطاع الزراعي والصناعي بهدف تعزيز الإنتاج والاستفادة من التجارة العالمية بعد أن تحررت البلاد من العقوبات التي كانت مفروضة عليها. ولا يخطط قطاع الكهرباء بوزارة الطاقة لإنشاء سدود جديدة على نهر النيل لإنتاج الكهرباء، لكنه حريص على زيادة إنتاج الكهرباء المائي المنخفض التكلفة في التشغيل وذلك من السودان القائمة حالياً في كل من الروصيرص وسنار.

وسيتيم ذلك بالاستفادة من التقدم التكنولوجي لمضاعفة إنتاج تلك السدود ليرتفع توليد الكهرباء في الروصيرص من 280 ميغاواط إلى 442 ميغاواط وكذلك زيادة إنتاج محطة سنار بواقع 60 ميغاواط.

وقعت الحكومة السودانية اتفاقية في مجال الطاقة الكهربائية مع شركة جنرال إلكتريك الأميركية، لأول مرة منذ 30 عاماً جراء عقود من تصنيف البلد على قائمة الدول الراعية للإرهاب ما يعزز خطط الدولة في الانفتاح الاقتصادي والخروج من مربع العزلة الاقتصادية. وتولت وكالة الأنباء السودانية الرسمية (سونا) عن رئيس مجلس الوزراء عبدالله حمدوك عقب مراسم التوقيع التي تمت في العاصمة الخرطوم، إن السودان لم يشهد تفاعلاً من الشركات المهمة منذ ثلاثة عقود.

وأضاف حمدوك "نرى اليوم فجراً جديداً للشركات الفعالة، التي من شأنها أن تساعدنا في دفع عجلة نمو الاقتصاد السوداني وتطوره".

وعزلت عقوبات دولية فرضت خلال حكم عمر البشير الطويل اقتصاد السودان عن الكثير من العالم الخارجي، مما ساهم في أزمة اقتصادية تواصلت بعد الإطاحة به.

وتعد أزمة شح الطاقة الكهربائية واحدة من الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التي واجهت البلاد منذ عقود، وكانت سبباً في خروج سودانيين إلى الشوارع في مظاهرات للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية.

عبدالله حمدوك

الشراكات الفعالة لدفع عجلة نمو الاقتصاد وتطوره هي أمنا

هبة محمد علي

ما نتطلع إليه هو توفير البنية التحتية والمزود من فرص العمل للشباب

وتهدف الاتفاقية إلى التخفيض من التكاليف المتعلقة بالحصول على الطاقة والرعاية الصحية في جميع أنحاء البلاد، وزيادة توليد الطاقة بما يساهم في التأثير إيجاباً على النمو الاقتصادي والصناعي.

وبحسب ما أوردته (سونا)، من المتوقع إضافة 470 ميغاواط من الطاقة الكهربائية، يستفيد منها 600 ألف منزل في البلاد.

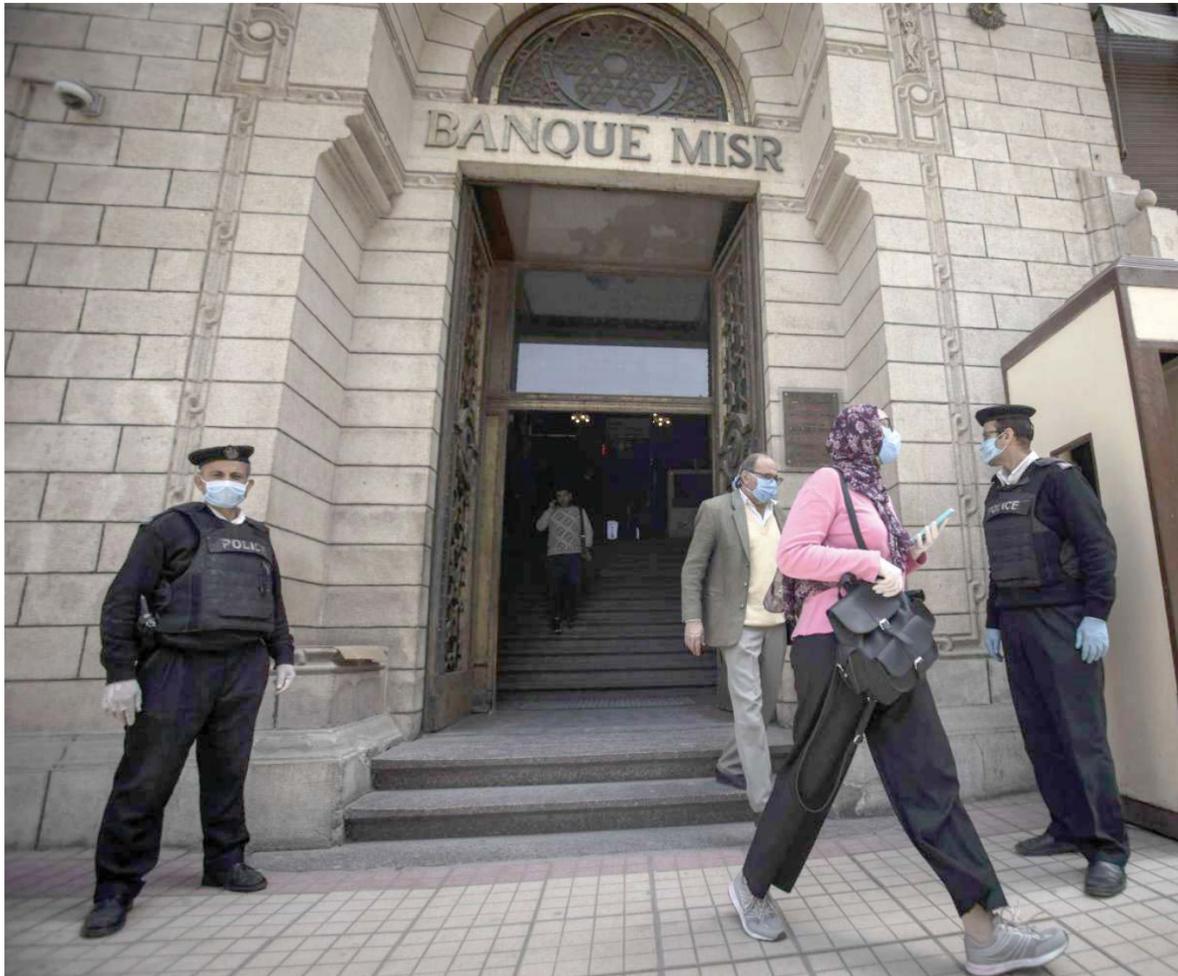
وقالت وزيرة المالية والتخطيط الاقتصادي هبة محمد علي، إن بلادها تتطلع "إلى توفير البنية التحتية والمزيد من فرص العمل للشعب السوداني، من شأنها المساهمة في رفع مستويات المعيشة والتأثير على نمونا الاقتصادي".

وقال القائم بأعمال السفير الأمريكي بالسودان بريان شوكان، إن الاتفاقية تمثل علامة فارقة في العلاقة بين جنرال إلكتريك وحكومة السودان.

ومن المتوقع أن تزود "جنرال إلكتريك" للغاز" عدة وحدات من التوربينات الغازية، لتضيف ما يصل إلى 350 ميغاواط، إلى جانب إعادة تأهيل ثلاث محطات طاقة قائمة، ستنضيف 120 ميغاواط. وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة



شراكة تكسر عزلة الخرطوم



إجراءات تطمح لتصبح مسار الاقتصاد

كيف تأثرت الحياة في مصر بعد تخفيض البنك المركزي سعر الفائدة

خطوة تقلل عجز الموازنة للدولة وتتيح فرصة لجدولة الديون الخارجية

والدولار، إذا، إيقاف شهادات العائد الأعلى لن يعزز من إقبال الناس على الإنفاق، وبالتالي لن يضبط معدلات التضخم كما يريد البنك المركزي".

وأوضح الحويطي، أن الأمر له علاقة أيضاً بالديون الداخلية للدولة من البنوك، حيث تعد الدولة أكبر "مستدين" والبنوك الحكومية هي أكبر "مقرض"، حيث ترى الدولة أن أعباء خدمة الدين أصبحت مرتفعة جداً، وبالتالي تسعى الدولة لتخفيض سعر الفائدة من أجل تخفيض أعباء خدمة الدين، وغالباً سيكون هناك قرار من البنك المركزي المصري خلال أيام بتخفيض سعر الفائدة بشكل عام تتراوح بين 1 و2 في المئة".

وأردف "من الطبيعي أن هذا التخفيض سيكون له مردود إيجابي على الاستثمار، بأن يقوم المخزون بسحب أموالهم من البنوك ويستثمرونها في السوق، ما يخلق حركة رواج في العقارات والاستثمار المباشر وغير المباشر على سبيل المثال، لكن الحقيقة أن تخفيض سعر الفائدة لن يجعل عملاء البنوك يسحبون أموالهم إلى السوق كنوع من الاحتياط".

وكان البنك المركزي المصري أعلن الشهر الماضي عن تقليص أسعار الفائدة لتصبح 9.75 في المئة للإقراض، و8.75 في المئة للإيداع، لتصبح هذه المرة الثانية عشرة التي تحرك فيها سعر صرف الفاتحة منذ تحرير سعر صرف الجنيه المصري في نوفمبر عام 2016.

ويرجع المركزي قرار تخفيض الفائدة إلى تراجع الضغوط التضخمية، حيث أن المعدل السنوي للتضخم انخفض ليسجل 3.4 في المئة في أغسطس من العام الجاري، وهو ثاني أقل معدل مسجل منذ ما يقرب من أربعة عشر عاماً. وطبقاً للبنك المركزي المصري، فإن القطاع العائلي يستحوذ على 81.9 في المئة من إجمالي ودائع البنوك العاملة في السوق المصرية بنهاية شهر مارس 2020.

وأعلنت مصر منذ أيام عن ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 38.425 مليار دولار في نهاية سبتمبر الماضي قادماً من مستوى 38.366 مليار دولار في نهاية أغسطس، وكان الاحتياطي المصري تجاوز خمسة وأربعين مليار دولار قبل تفشي وباء كورونا في مارس الماضي.

حولت مناطق سكنية إلى قطاعات إنتاج حرفية صغيرة حسب الموارد المتاحة في كل منطقة.

وأشارت خبيرة سوق المال إلى أن عملية تخفيض سعر الفائدة تقلل من عجز الموازنة للدولة، لأن كل 1 في المئة تخفيض في سعر الفائدة يوفر تريليونات من الدولارات، وهذا يدعم الموازنة ويجعل بها فائضاً، كما أن تخفيض سعر الفائدة على القروض والودائع يعطي مصر فرصة لجدولة الديون الخارجية ويصبح الحمل قليلاً على الموازنة العامة، كما يتيح التخفيض أيضاً استكمال مشاريع البنية التحتية، كما يتيح للدولة استخدام القروض بفائدة قليلة ويتيح لها الاستثمار وفق طاقتها، ما يساعدها على تخفيض سعر المنتج.

وتوقعت خبيرة سوق المال أن تكون هناك عمليات تخفيض أخرى للفوائد في البنوك، مشيرة إلى أن عملية الارتفاع غير واردة في المدى القصير وتشجيع الاقتراض لتنشيط التنمية.

وتستهدف الحكومة المصرية في موازنة العام المالي 20 - 21 أن يصل العجز الكلي إلى 6.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تبلغ تقديرات فوائده خدمة الدين العام المطلوب سدادها لنفس العام المالي حوالي 3.3 في المئة من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة.

وجانبه قال المحلل الاقتصادي المصري محمد نصر الحويطي إن "قرارات زيادة الفائدة في الغالب تكون مرتبطة بمستويات تضخم مرتفعة، فيتم رفع سعر الفائدة لتخفيض التضخم في المتداول في السوق، والطبيعي في معظم دول العالم أنه عندما تزيد نسبة السيولة تزيد عمليات الشراء مع ثبات المعروض من السلع فترتفع الأسعار ويحدث التضخم، وفي مصر عندما كان يتم رفع سعر الفائدة للتحكم في نسبة التضخم، في الحقيقة أن التضخم لدينا لم يكن ناتجاً عن زيادة الإنفاق المستهلكين وإنما ناتجاً عن زيادة أسعار السلع". وتابع "عملاء البنوك في مصر سوف يظلون كما هم حتى لو وصلت الفائدة إلى الصفر، وكذلك بالنسبة للعقارات خوفاً من المخاطرة، ولا يفضل هؤلاء أيّاً من الأدوات الأخرى التي يسهل تحويلها إلى السيولة في زمن قياسي مثل الذهب

تتباين ردود الأفعال بشأن قرارات البنك المركزي المصري الأخيرة، التي تم بموجبها تخفيض أسعار الفائدة على القروض والودائع بنسب غير متوقعة، حيث يرى خبراء أن هذا الإجراء أتى لتقليل عجز الموازنة في حين يرى آخرون أنه يهدف بالأساس إلى تخفيض أعباء خدمة الدين.

سن العمل وتسطيع العطاء، أراد البنك المركزي تشجيعها على الاستثمار وترك مجال الإذخار لأن المستهلك الوحيد للقروض من البنوك هي الدولة والتي قاربت على استكمال كل مشاريعها، وفي فترة من الفترات سوف تقوم البنوك بدفع فائدة على أموال موجودة لا تجد من يستثمرها، حتى أن البنك المركزي كان يعاني في فترة ماضية من ارتفاع الودائع بحجم مهول ولم يجد وسيلة لتوظيفها".

والهدف الثاني قد يكون تحفيز الاستثمار بعد أن تكثرت تريليونات من الجنيهات داخل القطاع البنكي ولا تجد من يستثمرها، وإن لم يحقق التخفيض الأخير ما تريده الحكومة، يمكن أن تكون هناك تخفيضات أخرى، وفي ذات الوقت استبعدوا رفع سعر الفائدة مجدداً.

21 طبقاً لتقدير العديد من الهيئات والوكالات الدولية؛ حيث توقع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير أن يصل النمو في مصر إلى 3.3 في المئة في السنة المالية 2020 - 2021، كما توقع البنك ذاته أن يتعش معدل النمو ليصل إلى خمسة في المئة في العام المالي القادم.

ونسبت سيوتينك لخبيرة سوق المال المصري حنان رمسيس، قولها إنه "لتخفيض سعر الفائدة على الودائع والقروض في البنوك يجب أن تقسم المجتمع إلى فريقين، الفريق العائلي وهم أصحاب المخدرات في البنوك من الذين خرجوا على المعاش، تلك الفئة استطاع البنك المركزي الاستحواذ على رضاهم حتى لا تكون هناك موجة من السخط نتيجة الانخفاضات المتتالية، واستحدث لهم شهادة ذات معدل فائدة عال (15 في المئة) تحت اسم رد الجميل". وأضافت "أما باقي الفئات التي هي في

القاهرة - تختلف المقاربات الاقتصادية لخفض البنك المركزي للفائدة في مصر، حيث يشير الخبراء إلى جوانب مختلفة يمسها هذا الإجراء، بين سد فجوة الموازنة وتقليص أعباء خدمة الدين وتحفيز الاستثمار. يرى محللون أن عملية التخفيض هدفها الرئيسي رفع كاهل الفائدة عن نير الحكومة التي تعد أكبر مستدين من البنوك، حيث أن كل 1 في المئة تخفيض على الفوائد يوفر مليارات من الدولارات في خزينة الدولة ويرفع نسبة سد عجز الموازنة.

والهدف الثاني قد يكون تحفيز الاستثمار بعد أن تكثرت تريليونات من الجنيهات داخل القطاع البنكي ولا تجد من يستثمرها، وإن لم يحقق التخفيض الأخير ما تريده الحكومة، يمكن أن تكون هناك تخفيضات أخرى، وفي ذات الوقت استبعدوا رفع سعر الفائدة مجدداً.

وتابع رمسيس "إن البنك المركزي أراد من خلال تخفيض سعر الفائدة تنشيط المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وأن يقوم بدمج الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي من أجل تشجيع التنمية، وقد رأينا أن البنك الدولي تحدث عن معدلات التنمية في مصر والتي ارتفعت إلى 3.5 في المئة بعدما كان مقدراً لها 2 في المئة وهو ما يعني ارتفاع معدلات التوظيف العالية وانخفاض معدلات البطالة".

